

1-الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الأزمنة ،وهي انطباعات إيديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي ،عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية في ذلك الزمان.

1-1-الفكر الاقتصادي اليوناني:

لقد تعرض بعض الفلاسفة اليونانيون ،لبحث بعض المشكلات الاقتصادية ولكن يلاحظ على أفكارهم،بأنها كانت محدودة وضئيلة للغاية ،بحيث لم تصل إلى وضع الأسس لفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من أنواع الدراسات ،فالاقتصاد في الفكر اليوناني دراسة تابعة ومحدودة ويمكن تفسير ذلك بعاملين:

-العامل الأول:يتمثل في أن السياسة كانت الشغل الشاغل لقادة الفكر في العصر اليوناني ،بحيث أتت دراستهم للمشكلات الاقتصادية مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة والأخلاق.

-العامل الثاني: ارتبط العمل والإنتاج في ذهن اليونانيين بالعبودية والرق ،ومن هنا تولد عندهم نوع من الاحتقار للعمل وللنشاط الاقتصادي بصفة عامة

والقلة القليلة من الدراسات الاقتصادية تناولها كل من أفلاطون وأرسطو،ومن هنا يمكن القول بأن دراسة الفكر الاقتصادي الإغريقي،ترتبط في الأساس بهذين الفيلسوفين الإغريقيين الذين وضعوا اللبنة الأولى في إرساء دعائم الفكر الاقتصادي الحديث .

أ-الفكر الاقتصادي عند أفلاطون:

يمكن أن نستشف الفكر الاقتصادي عند أفلاطون ،من الدراسات التي كرسها للبحث في المشاكل السياسية وضمناها في كتابه الجمهورية ،الذي يبحث فيه موضوع الدولة (المدينة المثالية) ولقد أورد أفلاطون في سياق هذا البحث بعض المشكلات الاقتصادية في معرض حديثه عن المدينة المثالية وهنا يتجلى بوضوح خضوع الاقتصاد عند أفلاطون للفلسفة.

\* يقرر بأن الفرد لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يشبع كل حاجاته المتعددة بنفسه،وفي سبيل إشباعها لا مناص من أن كل فرد لا بد أن ينضم إلى عدد كاف من الأفراد الآخرين ، فيعيشون كشركاء أو كمساعدين لبعضهم البعض وتتكون هذه المجموعة من الأفراد ما يعرف باسم الدولة "المدينة" المثالية.

\*نادى بتطبيق نوع من "تقسيم العمل" في هذه الدولة " المدينة المثلى" فكل شخص يجب أن يتخصص في مهنة واحدة، ويبنى أفلاطون فكرته في تقسيم العمل على حجتين:

\*الحجة الأولى: تتمثل في أن لكل شخص مواهبه وكفاءاته الخاصة، و أن الاختلاف بين الأفراد من هذه الناحية يجعل كلا منهم مهينًا بطبيعته لعمل معين، أو مهنة معينة محددة.

\*الحجة الثانية: وتتمثل في أن تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهينًا لها بطبيعته، يزيد من الإنتاج من حيث الكمية ويحسنه من حيث نوعه.

\*يقرر أفلاطون بأن قبول النقود في المعاملات، لا يرجع إلى قيمة المادة التي تكون تلك النقود مصنوعة منها ولكن إلى اتفاق الناس وجريانهم على استخدامها كوسيط للمبادلة .

ويعرض أفلاطون نموذجة النظري لتنظيم الدولة "المدينة المثالية" وأول صور هذا التنظيم أنه يقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، على أن يقوم هذا التقسيم الثلاثي لطبقات المجتمع على أساس "المواهب الطبيعية" بلا تفرقة بين النساء والرجال، طالما أن للنساء نفس مواهب الرجال.

الطبقة الأولى: هي طبقة المنتجين وتضم كل من يعمل بالنشاط الاقتصادي من عمال وصناع، وتنحصر مهمة هؤلاء في إشباع الحاجات المادية لسكان الدولة "المدينة" المثالية.

الطبقة الثانية: هي طبقة الجنود والمحاربين من النبلاء ورجال الجيش، ومهمة هؤلاء الدفاع عن الدولة "المدينة" المثالية ضد أي اعتداء خارجي.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة الحكام وهؤلاء يتولون إدارة دفة الحكم في الدولة "المدينة" المثالية عن طريق وضع القوانين المنظمة لحياة الأفراد والعمل على احترامها وتنفيذها احترامًا للعدالة.

ويقترح أفلاطون أن يكون الحكام من الفلاسفة على أن يعيش هؤلاء في معيشة مشتركة قوامها أن لا يكون لهم حق تملك المال وان لا تكون لهم روابط عائلية، ويفسر أفلاطون ذلك من أن الحكام يجب أن يخصصوا جهودهم كلها لصالح المواطنين جميعًا وليس لصالح أشخاصهم، و أن المال والعائلة تجعل الشخص خاضعًا للإغراء والضعف العاطفي اتجاه أقرابه.

## 2-الفكرالاقتصادي عند أرسطو:

لم يكتف أرسطو بالأساس الاقتصادي الذي قال به أفلاطون، ولكنه بين أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي ولتحقيق غايات أكثر من غاية إشباع الحاجات المادية، فالدولة بالنسبة لأرسطو ليست مجرد اجتماع أفراد بقصد التبادل وإشباع الحاجات المادية، كما وضح أفلاطون ولكنها اجتماع الأسر والقرى في جماعة كاملة تكفي نفسها بنفسها بقصد الوصول إلى حياة سعيدة.

\* بحث أرسطو موضوع ملكية الأموال ، وفضل نظام الملكية الخاصة فيترك لكل فرد حرية تملك الأموال ، ولكن يرى بأنه يجب إدخال اعتبارات الأخلاق ، لمساعدة من لا يملكون.

\* دافع أرسطو على نظام الرق استنادا إلى الاختلاف في المواهب والمزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد ويميز في هذا الإطار بين الرق الطبيعي وغير الطبيعي.

\* أبرز أرسطو التفرقة بين "القيمة الاستعمالية للسلعة" وبين "القيمة التبادلية للسلعة في السوق".

\* أخذ أرسطو بفكرة تختلف عن فكرة أفلاطون في أساس قبول النقود في المعاملات ، ففي رأيه أن النقود إنما تقبل على أساس قيمتها الذاتية أو التبادلية ، بالإضافة إلى القيمة التي تكون للمادة التي تصنع منها.

\* يقر أرسطو بأن النقود قد جعلت بطبيعتها لتحصل مبادلة السلع عن طريقها وكل استعمال لها في هذا الغرض يكون "طبيعيا" ولا نقد عليه ، ولكن للحصول منها مباشرة على ثروة هو أمر ضد الطبيعة وهو ما يشير إلى **المقولة المعروفة** (بأن النقود عقيمة لا تلد نقودا).

\* وجه أرسطو نقدا لادعا للاحتكار بأنه يجافي مبدأ العدالة في عمليات المبادلة ، على أساس أن الاحتكار يقوم على استغلال البائع للمشتري ، وعلى هذا الأساس نادى بفكرة "المبادلة المتكافئة".

وقد عرف أرسطو المبادلة المتكافئة بأنها: "تلك المبادلة التي يحصل بموجبها كل من طرفيها البائع والمشتري ، على قدر متساو تماما لما يعطيه للطرف الآخر".

### 2-1-الفكر الاقتصادي الروماني

لم يكن لدى الرومان نفس الميل الفلسفي الذي كان لدى الإغريق ولذلك لم يخلفوا وراءهم تراثا فكريا ، يمكن أن نستخلص منه أفكارا اقتصادية متميزة ، ولئن كانت هناك بعض الآراء الاقتصادية فيما كتبه بعض الحكماء ، فإنها ضئيلة جدا وتعتبر إلى حد كبير صدى للآراء اليونانية ومن أمثلة هؤلاء نجد شيشرون ، سننكا ، كاتو وغيرهم ، وقد كان شيشرون يفضل الزراعة على المهن الأخرى إذ جعل لها المرتبة الأولى في سلم تفضيلاته ، لأن الزراعة في رأيه هي القطاع الرائد الذي يسد حاجة المجتمع إلى إشباع متطلباته الأساسية.

أما المهن الأخرى في مجال الصناعة والتجارة فإنها تأخذ مكانها أسفل سلم التفضيلات وتعرض شيشرون كذلك إلى موضوع الفائدة عن القروض ، وهاجمها بعنف كما فعل أرسطو من قبل ، بل أنه اعتبر تقاضي الفائدة وما يصاحب ذلك من جشع كما لو أنه جريمة قتل للنفس البشرية.

أما سننكا فقد تناول موضوع النقود من حيث أثارها السيئة على المجتمع إذ كان ينظر إليها على أنها مبعث الشر والحقد والظلم.

وقد كتب "كاتو فارو" عن الزراعة مما يدل على الأهمية الخاصة التي كانت تحتلها الزراعة في الحياة الاقتصادية للرومان، غير أنه يلاحظ أن كتابات هؤلاء كانت تخص الفن الزراعي في الأساس أما الأفكار المتعلقة بالاقتصاد الزراعي بالمفهوم المتعارف عليه كانت عرضية.

أما المعاملات الاقتصادية والعلاقات بين الرومان بعضهم ببعض، كانت تخضع لما يسمى بالقانون المدني، وكان تطبيق هذا القانون قاصراً على الرومان وحدهم، ولا يمتد إلى الأجانب.

ولكن لما كثرت التجارة مع الأجانب وزاد عددهم دعت الحاجة إلى تحديد القانون الذي ينطبق عليهم وهو قانون الشعوب، الذي كان يطبق على الأجانب المقيمين في الدولة الرومانية في علاقاتهم ببعضهم البعض وفي علاقاتهم مع الرومان، فقانون الشعوب كان عاماً لكل الشعوب التي لا تتمتع بالجنسية الرومانية.

كذلك فتح القانون الروماني الباب لبعض أفكاره أمام المذهب الفردي، كحق كل شخص في أن يعقد ما يشاء من العقود مع الغير وحق كل شخص في الملكية المطلقة للأموال.

## 2-الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

تطلق عبارة "العصور الوسطى" على الفترة الزمنية التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، في يد القبائل الجرمانية التي احتلت روما، وأعلنت انتهاء تلك الإمبراطورية في القرن الخامس الميلادي والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية على يد الأتراك.

### 2-1-الفكر الاقتصادي الأوربي:

يعتبر النظام الإقطاعي هو النظام الاقتصادي الذي كان سائداً في المجتمع الأوربي، وقد نشأ هذا النظام على إثر التطور السياسي والاجتماعي، الذي حدث بعد سقوط روما.

-نشأة النظام الإقطاعي: من أبرز معالم العصور الوسطى ظهور النظام الإقطاعي في أوربا، كنظام سياسي واقتصادي، ويرى المؤرخون أن نشأة هذا النظام، تعود إلى ما حدث من تطورات سياسية في أعقاب سقوط روما على يد القبائل الجرمانية، وتتمثل هذه التطورات السياسية في زوال الحكومة المركزية وتنصيب قادة الجيش حكاماً على أقاليم الإمبراطورية.

\*تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي في الاقتصاد الإقطاعي، ولذلك كانت الأرض أهم مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإقطاعي.

-تشكل كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن الإقطاعيات الأخرى وتقوم كل منها على أساس الاكتفاء الذاتي.

- كما اقتضت المبادلات التجارية في الغالب على المبادلات العينية دون حاجة كبيرة إلى النقود (الفلاح ينتج ليأكل ، وغالبا لا يوجد لديه فائض لكي يبعه في السوق).

## 2-2-الهيمنة الفكرية للكنيسة على المجتمع الإقطاعي:

لم يكن لدى مفكري القرون الوسطى وعلى وجه الخصوص "رجال الدين" تحليل اقتصادي ولكن كان لديهم بعض الأفكار الاقتصادية ذات العلاقة بالأوضاع التي كانت سائدة في عصرهم ،ويمكن تلخيص أهم معالم هذا الفكر الاقتصادي في المواضيع التالية:

\*مبدأ التقسيم الطبقي للمجتمع:أغفل المفكرون المسيحيون في العصور الوسطى مبدأ المساواة بين بني البشر جميعا، كأحد مبادئ الدين المسيحي ويرجع ذلك إلى وجود مبدأ آخر في الدين المسيحي ،ينص على أن دار الدنيا هي فترة تحضير وانتقال عابرة ، لذلك فإن وجود رقيق الأرض كطبقة تابعة وخاضعة لطبقة الأسياد الإقطاعيين أصبح أمرا مشروعاً من الناحية الدينية.

\* الملكية الفردية:لقد بحث توماس الإكويني SAINT THOMAS AQUINAS (1225-1274)، مشكلة مشروعية الملكية الفردية، وأخذ بما ذهب إليه أرسطو وأسس دعواه على أمرين هامين:

-الأمر الأول:هو أن الملكية الخاصة أفضل النظم من حيث أن عناية الفرد بالأموال عندما يكون مالكا لها أكثر من عنايته بها، إذا لم يكن هو مالكا لها.

-الأمر الثاني:فيتمثل في أن حق الملكية الخاصة ليس حقا مطلقا كما أورده القانون الروماني ، ذلك أن الملك يجب أن يستخدم ملكيته للصالح العام.

\*فكرة الثمن العادل:نادى رجال الفكر الكنسي وعلى رأسهم سان توماس بتطبيق فكرة الثمن العادل أو "المبادلة المتكافئة".

\*القرض بفائدة: استقر الرأي السائد على تجريم القرض بفائدة، وقد ظلت القاعدة سارية دون نقاش في معظم فترة العصور الوسطى، وبناء على ذلك فإن استرداد ثمن القرض أمر مشروع، أما الفائدة عن القرض فهي غير مشروعة وغير جائزة إطلاقاً لأن الفائدة هي ثمن استعمال النقود.

## 2-3-الفكر الاقتصادي الإسلامي:

لقد جاء الإسلام بأصول عامة وثابتة ولا جدال فيها ،وصالحة لكل مجتمع في كل زمان ومكان ،وعلى هذا الأساس نجد بأن الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يقوم على تحليل علمي يجعل من البحث الاقتصادي علما مستقلا بذاته فالمفكرون الإسلاميون لم يصلوا إلى فصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من أنواع الدراسات بل كانت جميع الدراسات خاضعة لاعتبارات دينية وممزوجة بالدراسات الأخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ، كما كان عليه الحال في العالم المسيحي في نفس الفترة.

ولاشك أن النواحي التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والتي اتخذ فيها الدين الإسلامي موقفا معينا ، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-الملكية: أقر الإسلام الملكية الفردية وترتب على ذلك إقرار الإسلام التفاوت بين الناس في الأرزاق، وبتقسيم المجتمع إلى طبقات ودرجات ، يقول الله في كتابه العزيز:(نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات).

\*العمل: لم يفاضل الإسلام بين أنواع العمل ،فهي كلها سواء من حيث أهميتها للحياة الاقتصادية حيث غير من التقاليد الموروثة التي تقصر العمل اليدوي على العبيد،وعلى الفقراء والمستضعفين.

\*الرق: أبقى الإسلام على نظام الرق من ناحية ، فإنه قد فتح أبوابا عديدة لإنهائه والنظر إليه نظرة إنسانية من الناحية الأخرى.ومن هنا فقد اتخذ الإسلام موقفين في هذا الصدد يؤكدان هذه النزعة الإنسانية:

أولهما:أ اوجب حسن معاملة الرقيق .

ثانمها: حبب إلى المالك عتق الرقيق وجعله كفارة عن الآثام.

\*القرض بفائدة:أما القرض بفائدة (الربا) فقد حرمه الإسلام وجعله من أكبر الأعمال غير المشروعة وواضحا أن الربا المحرم في الإسلام ،ليس قاصرا على اقتراض النقود بفائدة ولكنه يمتد إلى أنواع أخرى من المعاملات،تنصب على مبادلة سلعة بسلعة من نفس النوع ،كمبادلة كمية من القمح بكمية أكبر منها ،وهو ما يعرف في الشريعة الإسلامية بربا الفضل.

\*الاحتكار:لقد نهى الإسلام عن الاحتكار وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ،(لا يحتكر إلا خاطئ)،كونه يؤدي إلى قتل المنافسة الحرة الشريفة بين الأفراد والدول.